مقياس: البيئة وحقوق الإنسان

المستوى سنة ثانية ماستر التخصص: قانون البيئة والتنمية المستدامة

المحاضرة الرابعة: المخاطر البيئية الرئيسية وتأثيرها على حقوق الإنسان:

نظرا للارتباط الوثيق بين البيئة وحقوق الإنسان على النحو الذي تم توضيحه سابقا فإن كل ما يمس الوسط البيئي من مشاكل وما تخلفه من أضرار تنصرف آثاره مباشرة إلى الإنسان لتحول دون ممارسته الكاملة لحقوقه المكفولة بموجب نصوص القانون الدولي والداخلي، ومن هذا المنطلق فإن الكثير من المشاكل البيئية تؤدي إلى حدوث أضرار يتجاوز أثرها الحدود الجغرافية للدول، وكما جاء في تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان الصادر عام 2011 فإن:" التلوث الذي يحدث في أحد البلدان يمكن أن يتحول إلى مشكلة بيئية تؤثر على حقوق الإنسان في بلد آخر، خصوصا عندما يكون الوسيط الملوث كالهواء أو الماء قادرا على عبور الحدود بسهولة."

1-2 المخاطر البيئية الرئيسية:

برزت هذه المخاطر والمشكلات نتيجة الوتيرة المتزايدة لاستغلال الموارد البيئية التي بغت ذروتها في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث استنفذت بعض المصادر الطبيعية ولوثت الوسط وأفسدت قدرة الأنظمة البيئية على التجديد التلقائي وأخلت بتوازنها، كما أدى التوجه المطرد نحو المجال الصناعي وزيادة وسائط النقل إلى تحول البيئة في العديد من المدن إلى بيئة ملوثة بالغازات السامة والغبار والضجيج ومياه غير نقية أثرت بشكل واضح على الحياة في البحار والمحيطات وكذا نوعية المياه التي يستخدمها الإنسان، مما انعكس على صحة الإنسان ونشاطاته وقدرته على العيش في مثل هذه الظروف.

1-1-2 تلوث الهواء:

يعتبر تلوث الهواء أخطر أنواع التلوث وأكثرها حدة وانتشارا نتيجة للنشاط البشري المتزايد والنمو السكاني والاقتصادي المتواصل، وتؤدي هذه المشاكل مجتمعة إلى تفاقم الانبعاثات في الغلاف الجوي وتلوث الهواء وتغير المناخ

واستنفاذ طبقة الأوزون، ويعتبر الهواء ملوثا إذا حدث تغير ملحوظ في نسبة تركيبه أو إذا اختلط بالشوائب والملوثات التي تدخل إلى جسم الإنسان عن طريق جهازه التنفسي، والواقع أن اتفاقية حماية طيقة الأوزون وبروتوكول مونتريال الخاص بها (مارس 1985) كانا من أكثر النصوص حرصا على توضيح العلاقة بين تلوث الهواء وحقوق الإنسان، حيث أكدا من جهة على اهتمام المجتمع الدولي بحماية البيئة التي يهدد تدهورها بقاء البشر، ومن جهة ثانية الإجراءات اللازمة للوقاية من خطر الأضرار التي قد تصيب الإنسان جراء أي خلل في طبقة الأوزون.

2- تلوث الماء:

تعتبر المياه جزءا هاما من البيئة وقد كانت معاهدة Motégro baye الموقعة في 10 ديسمبر 1982 حجر الأساس في قانون البحار الجديد، حيث أسست لإرث بحري مشترك بين مختلف البلدان من حيث استعمال المياه والثروات الموجودة فيه حتى من قبل الدول التي ليس لها إقليم بحري، وفي ذلك دلالة على أهمية المياه بالنسبة للبشرية بغض النظر عن حدودها الجغرافية وما يخلفه الاستغلال الغير سليم لهذه الموارد من آثار وخيمة على الإنسان وغيره من الكائنات، حيث أكدت المادة 146 من هذه الاتفاقية على حماية البيئة البحرية لأجل ضمان الحماية الفعالة للحياة البشرية، وتضمنت المادة 145 قبلها منع التلوث والأخطار التي تهدد البيئة البحرية ومنع الإخلال بالتوازن الايكولوجي ووقوع ضرر بالثروة النباتية والحيوانية في البيئة المذكورة، وقد وضح برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا الصدد أن التنمية والبيئة المائية مسألتان مترابطتان، فتدهور نوعية المياه وشح المياه العذبة والضغوط على المحيطات وانهيار مصائد الأسماك هي جميعها مشاكل تلقي بآثارها المدمرة على منظومة الحقوق الإنسانية.

3- تلوث التربة:

لا يقل تلوث التربة أهمية وخطورة عن غيره من أنواع التلوث، فالتربة دون شك هي مصدر رئيسي لغذاء الإنسان وقد أدى الإفراط في استخدام الأسمدة إلى ترسب النيتروجين بنسب عالية شكلت تهديدا لاستدامة التربة، وبالتالي تراجع نسبة المنتوج الغذائي المراد الحصول عليه مستقبل، ولا تقتصر أخطار النيتروجين على

التربة فقط فالإفراط في استخدامه لأكثر من حاجة المحاصيل الزراعية يؤدي إلى تسلل الفائض منه إلى المجاري المائية والمياه الجوفية أو ينفذ إلى الغلاف الجوي ويلوثه، حيث تسجل انبعاثات سنوية كبيرة من النيتروجين يقدرها البعض بنحو 25 مليون طن، وهي نسب تشكل تهديدا واضحا وصارخا لأمن الإنسان غذائيا وصحيا وما يشملهما هذان المصطلحان من حقوق أساسية لهذا الكائن.

4ـ النفايات الخطرة والتلوث الكيميائي:

تمثل النفايات الخطرة والتلوث الكيميائي وغير ذلك من أشكال التلوث مخاطر بيئية رئيسية وواسعة الانتشار لها انعكاسات خطيرة على حقوق الإنسان، فعمليات إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها والتخلص منها لا تتم دائما على نحو يتوافق مع معايير السلامة اللازمة، مما يؤدي إلى تسرب المواد الكيميائية التي تؤثر بشكل واضح على صحة الإنسان وسلامته، وقد ألزمت اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات عبر الحدود والتخلص منها للعام 1989 الدول الأطراف فيها بالتقليل من نقل المخلفات الخطرة عبر الحدود إلى الحد الأدنى وضمان التعامل مع هذه المخلفات بطريقة سليمة بيئيا، كما حرصت على إلزام الدول بالتقليل من إنتاج المواد الخطرة إلى أقل حد ممكن لما فيها من تأثير على حق الإنسان في بيئة سليمة وصحية.